

# الجزائر تقر إجراءات مالية موجهة لاستعادة التوازنات الاقتصادية

## الرفع التدريجي للدعم عن المواد الغذائية يهدد بتفجير الاحتقان الاجتماعي



كابوس رفع الدعم يؤرق الجزائريين

وأشار إلى أن من بين هذه الطرق "إعداد منظومة إحصائية دقيقة وتحديد معايير صارمة وموضوعية للفتحات الاجتماعية التي يجب أن يوجه لها دعم الدولة بكل نجاعة والتخلي نهائياً عن سياسة الدعم الاجتماعي المعمم الذي يفقد للرشاد والنجاعة الاقتصادية، ولا يحقق مبدأ العدالة الاجتماعية".

## 19.6

مليار دولار، قيمة عجز الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي في ظل شح مصادر التمويل

وتتوقع مؤشرات الحكومة أن تصل عائدات المحروقات خلال الفترة 2021 - 2023 إلى 23.21 مليار دولار أميركي سنة 2021، و28.68 مليار دولار أميركي عام 2022، و26.45 مليار دولار أميركي عام 2023، على أساس 45 دولارا للبرميل، وفي المقابل تراهن على تقليص فاتورة الواردات إلى حدود 27 مليار دولار خلال العام 2023، بما يحقق توازناً نسبياً مع الإيرادات.

كما تتنبأ بعودة النفس إلى احتياطي الصرف مع حلول العام 2023، فيعد تاكل ينتظر أن يصل إلى أقل من 47 مليار دولار في 2021، وهو الرقم الذي سينكسر وارتدات 16 شهراً فقط، ليعود إلى الارتفاع إلى نحو 50 مليار دولار مع الغائض المنتظر تحقيقه في 2022 و2023.

الجاري، وهو الرقم الذي تتوقع أن يستقر خلال العامين المواليين 2022 و2023، فضلاً عن توقع تحقيق معدل نمو حجم الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات يبدأ من نحو 2.5 في المئة ليصل إلى نحو 4 في المئة خلال السنوات المذكورة.

ويرى الخبير الاقتصادي عبد القادر بريش، في تصريح لـ "العرب" بأن "وثيقة المشروع التمهيدي لقانون المالية 2021، تسجل عجزاً في الميزانية يقدر بنسبة 10 في المئة من الناتج الداخلي الإجمالي، وهي الموازنة التي تقدر بنحو 73 مليار دولار، وقد سجلت نفقات قطاع التجهيز ارتفاعاً طفيفاً مقارنة بموازنة العام 2020، وهو ما يعبر عن رغبة الحكومة في إنعاش الاقتصاد واستمرار الدولة في الاستثمارات العمومية، وفي البنية التحتية والتكفل بالتنمية في مناطق الظل خاصة مشاريع السكن والتجهيزات العمومية".

وأضاف المتحدث "في ما يتعلق بعجز الميزانية التي جاءت في حدود 19.6 مليار دولار، نرى بأنه رقم كبير جداً، ويبقى على الحكومة ومن خلال وزارة المالية توضيح كيفية تغطية هذا العجز في ميزانية الدولة، وما هي مصادر تمويل هذا العجز".

وتابع الخبير "تسجيل هذا العجز الكبير في الميزانية يحتم على الحكومة البدء في الإجراءات العملية لمراجعة سياسة الدعم والتحويلات الاجتماعية، والبحث في الآليات التي تمكن من التحول من الدعم المعمم إلى دعم الفئات الاجتماعية".

لتنصيب الأساسيات الاقتصادية من خلال العودة التدريجية إلى النشاط الاقتصادي بمستوى يسمح بتعويض الخسائر الحاصلة خلال 2020، فضلاً عن التخفيف من الاختلالات الداخلية والخارجية في حسابات الدولة، من خلال الاستخدام الفعال للموارد المالية المتاحة، والاستمرار في دعم الدولة للفتحات الهشة ذات الدخل الضعيف بهدف الحفاظ على المكاسب الاجتماعية للمواطنين".

وتتجه الحكومة الجزائرية إلى بناء قانون المالية الجديد على جملة من المؤشرات، تنحصر في استقرار السعر المرجعي لبرميل النفط الخام عند 40 أو 45 دولاراً للفترة 2021 - 2023، فضلاً عن بلوغ سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأميركي سقفاً يقارب الـ 160 ديناراً، وذلك عبر خفض تدريجي يبدأ من 142 في 2021، ثم حوالي 150 ديناراً، كما تتوقع الحكومة تراوح معدل التضخم بين 4.04 و4.72 في المئة بين السنوات الثلاث القادمة.



عبد القادر بريش

عجز الموازنة يحتم مراجعة سياسة الدعم والتحويلات الاجتماعية

وعلى صعيد النمو الاقتصادي، تذهب مؤشرات الحكومة إلى استشراف تحقيق نسبة نمو تناهز الأربعة في المئة خلال العام 2021، بعد انكماش سجل أكثر من ناقص ستة في المئة خلال العام

تعتزم الجزائر إقرار إجراءات مالية موجهة لكبح انخراط التوازنات المالية في أعقاب تهاوي أسعار النفط وتداغيات كورونا، وتكشف المؤشرات عن اتجاه الحكومة نحو رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية لمواجهة ارتفاع العجز في الموازنة في ظل شح مصادر التمويل لردم الفجوة المالية، ما من شأنه أن يفجر احتقاناً اجتماعياً.



صابر بليدي صحافي جزائري

الجزائر - تتجه الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ قرارات اقتصادية مؤلمة للجهة الاجتماعية، في خطوة تستهدف استعادة التوازنات المالية للبلاد، بعدما نهكت خلال العامين الأخيرين تحت تأثير الأوضاع السياسية الداخلية، وتداغيات تهاوي أسعار النفط ومخلفات جائحة كورونا.

وينص مشروع الموازنة على الرفع التدريجي للدعم عن المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، وخفض قيمة العملة المحلية بخمسة في المئة. وأعلنت الحكومة الجزائرية عن المؤشرات الاقتصادية لقانون المالية للعام الجديد (2021)، والذي تضمن لأول مرة جراحة لكسر تابوهات اقتصادية واجتماعية ظلت تشكل ورقة للمزايدات السياسية ولشراء السلم الاجتماعي، بعدما أعلنت عن نيتها في مباشرة الرفع التدريجي للدعم عن بعض المواد الاستهلاكية، وخفض قيمة العملة مقارنة بالدولار الأميركي، رغم ما للخطوة من مخاطر وأثار على الجبهة الاجتماعية.

وقدمت وزيرة العلاقات مع البرلمان بسمة زورار، خلال عرضها للخطوة العريضة لقانون المالية الجديد، اعترافاً للحكومة بـ"السياق الاقتصادي والمالي الخاص، الذي تميز بزيادة على ذلك، بازمنة صحية عالمية جسيمة للغاية، مع عواقب غير مسبوقة على جميع العملاء الاقتصاديين المتطلين في الدولة والمؤسسة المالية وغير المالية وكذلك الأسر".

وأضافت، أمام لجنة المالية البرلمانية، بأن "الدولة تواجه ضغوطاً مالية نتجت عنها توترات كبيرة في خزينة الدولة، والتي تفاقمت بسبب التكاليف بالآثار المالية الناتجة عن جائحة كورونا على الصحة العامة والشركات والعمال والأسر ذات الدخل الضعيف".

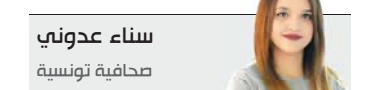
ويبدو أن الحكومة عازمة على جعل العام 2021، حسب وزيرة العلاقات مع البرلمان "عاماً اقتصادياً ومالياً واجتماعياً،

# تونس تعقد مناخ الأعمال بزيادة الضرائب على الشركات

## القطاع الخاص يتحمل ضريبة إخفاق الحكومة في دفع الاقتصاد

انتقد خبراء ومنظمات اقتصادية رفع الضريبة على الشركات في مشروع قانون الموازنة للعام 2021 حيث اعتبروا أن الإجراء يعقد الاستثمار ومناخ الأعمال في وقت تحتاج فيه الدولة إلى إصلاح ضريبي وإداري لتسهيل آفاق الاستثمار ونفض غبار الوباء الذي كلف الاقتصاد خسائر جسيمة في ظل مكافحته أصلاً لإشكاليات لا حصر لها.

سناء عدوني صحافية تونسية



تونس - حملت منظمات وخبراء اقتصاديين الدولة التونسية مسؤولية عزوف المستثمرين جراء الأعباء الضريبية الجديدة معتبرين أن القطاع الخاص يتحمل مجدداً مسؤولية إخفاق الحكومة في إدارة ودفع الاقتصاد.

اعتبر أغلب رؤساء المؤسسات الفرنسية غير المقيمة بتونس، أن إجراء الترفع في الضريبة على الشركات إلى 18 في المئة وفق مشروع قانون المالية لسنة 2021، «إشارة سيئة للمستثمرين الأجانب».

وقالت الخبيرة الاقتصادية أسماء القرظالي في تصريح لـ "العرب" إن "القطاع الخاص دفع مرة أخرى ضريبة الوضع الاقتصادي المتريدي"، مشيرة إلى أن "الحكومة تواصل اتخاذ قرارات أحادية".

وأكد المستجوبون أن هذا الإجراء لن يؤدي سوى إلى تدهور القدرة التنافسية لموقع تونس في الوقت الذي تواجه فيه هذه الشركات منافسة شرسة من بلدان مثل المغرب والبرتغال والمكسيك وتركيا، محذرين من اضطراب بعض الشركات إلى اختيار خطة بديلة مثل الرجوع إلى بلدانها، وهذا هو المعمول به حالياً في الوقت الذي تقدم فيه الدول الأوروبية منحاً للشركات التي توافق على إعادة التوقيع.

وفي هذا السياق أكدت الخبيرة أسماء القرظالي أن "مشروع قانون الميزانية لا يعكس رؤية واضحة ولا يحمل أي إشارات نحو إنعاش الاستثمار أو النمو". وأضافت "لا توجد إرادة واضحة للسماح للاقتصاد بالانطلاق، ويجب توجيه الموارد التي أصبحت نادرة في هذه الظروف الخاصة بشكل أكبر نحو خلق القيمة المضافة حتى يتمكن من تخطي مستقبل أفضل لهذا البلد".

وشددت على أن "تراجع القدرة التنافسية يعيق تدفق الاستثمار"، داعية إلى المزيد من الاهتمام بالاستقرار السياسي والاجتماعي و"تقديم مزايا ضريبية وتبسيط الإجراءات الإدارية".

واعتبرت القرظالي أن "الوضع في تونس خطير، لكن لا تزال هناك فرص للتدراك ودفع محركات النمو لإحراز التقدم للبلد وإخراجه من دوامة المتاعب الاجتماعية".

وتقول الحكومة إن مقترحات مشروع الموازنة تأتي في إطار مواصلة الإصلاح الجبائي والإنصاف في الحسابات وخفض الإنفاق.

وقدرت حكومة هشام المشيشي تسجيل انخفاض في الموارد الضريبية بنحو 6 مليارات دينار. وينص أول إجراء في قانون الموازنة الجديد على توحيد نسب الضريبة على الشركات بحذف نسب الضريبة المحددة بحوالي 25 في المئة في 20 في المئة و13.5 في المئة وضبطها في مستوى 18 في المئة.

وتهدف الخطوة حسب الحكومة إلى إصلاح المنظومة الجبائية وتخفيف العبء الجبائي عن المؤسسات وتفاذي تعدد نسب الضريبة، على أن تطبق نسبة 18 في المئة على الأرباح المحققة ابتداء من السنة القادمة.



أحلام الشباب مؤجلة

# ست مستشفيات رئيسية تعلن خروجها

## من الخدمة في لبنان

في مستوى الخدمات للمستفيدين من هذه الصناديق.

وتشير التقديرات إلى أن وزارة الصحة تتكفل بعلاج نصف اللبنانيين غير المؤمنين صحياً، حيث تغطي 85 في المئة من المصاريف لكل فرد منهم، بينما يتكفل المستفيد بالباقي، ما اعتبره كثيرون هدراً للمال العام.

وفي خضم ذلك يحذر خبراء من انهيار مستشفيات لبنان بسبب ارتفاع عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد، ومعاناة البلاد من أزمة مالية غير مسبوقة، عدا عن المشكلات التي يعاني منها نظام الرعاية الصحية والتي ضاعفها انفجار مرفأ بيروت الضخم في الرابع من أغسطس مخلفاً أضراراً جسيمة في عدد من المستشفيات.

وتسبب نقص الدولار في تضاؤل الإمدادات الطبية، بينما تتنامى المخاوف من إلغاء دعم الأدوية فيما دفعت الأوضاع الحرجة جموعاً من الأطباء إلى الهجرة.

ويعاني قطاع الصحة العامة من أزمات لا حصر لها، من ذلك تدهور على الصعيد المالي بفعل حجب مده بالسببولة النقدية اللازمة المرتبطة بمستشفيات له قديمة بذمة البعض من الهيئات الضامنة الرسمية، والتي بلغت أكثر من مليار دولار.

85 في المئة نسبة المستشفيات التي على المستشفيات دفعها لتسليم المستلزمات الطبية

ويرى خبراء أن الغياب البارز لدور الاستثمارات الخاصة يعتبر من العوائق التي تقف حجر عثرة أمام تطوير القطاع الصحي في لبنان. كما أن المخصصات الموجهة من الدولة لصناديق التأمين الصحية غير متساوية، وأدت إلى تفاوت

وناشدت المستشفيات "مختلف المسؤولين عن الصحة والاقتصاد والمال والنقد وسواهم، المبادرة إلى اتخاذ الإجراءات الفورية لمعالجة وتصحيح هذا الخلل الحاصل، والذي سيؤدي حتماً إلى تسارع انهيار القطاع الصحي والاستشفائي برمته".

والثلاثاء أعلنت نقابة مستوردي الأجهزة والمستلزمات الطبية في لبنان، أن على جميع عملاتها من مستشفيات وهيئات ضامنة أن يسدوا جميع مستحققاتها السابقة واللاحقة على نسبة 85 في المئة نقداً بالبليرة اللبنانية و15 في المئة بالعملة الأجنبية، كشرط متابعة تسليم المستلزمات الطبية.

ويعاني لبنان منذ أشهر أزمة اقتصادية هي الأسوأ منذ انتهاء الحرب الأهلية (1975 - 1990)، إضافة إلى تجاذبات سياسية، في مشهد تتصارع فيه مصالح دول إقليمية وغربية.

بيروت - أعلنت ست مستشفيات رئيسية في لبنان الجمعة خروجها من الخدمة، وعدم قدرتها على متابعة توفير الخدمات الطبية العلاجية والجراحية خلال الفترة المقبلة.

جاء ذلك في بيان مشترك عن المستشفيات الست، وهي: "القديس جاورجيوس الجامعي"، و"سيدة المونعات الجامعي"، و"أوتيل ديو الجامعي"، و"جبل لبنان الجامعي"، إضافة إلى مركزي "الجامعة الأميركية في بيروت"، و"الجامعة اللبنانية الأميركية". وأشارت المستشفيات إلى أنها "تعتذر من المرضى عن عدم قدرتها على متابعة توفير الخدمات الطبية العلاجية والجراحية، خلال الفترة القادمة".

وأرجعت السبب في ذلك إلى "النقص المستمر في مخزونها من المستلزمات والأدوية، وفي ظل عدم توفر العديد من المستلزمات الجراحية والأدوية، التي تطلب عادة لكل حالة بمفردها".